جامعة بريطانية تدرب بدمشق مهندسين سوريين على المحاسبة المائية

وزير الموارد المائية: نحن بلد شبه جاف والمستهلك الأكبر للمياه الزراعية

محمود الصالح

عقدت منظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ورشة عمل تدريبية في مقر «أكساد» حول المحاسبة المائية بالتعاون مع جامعة «إيست اينغليا» البريطانية في إطار التعاون المشترك لتعزيز بناء القدرات الفنية العربية وتنميتها في مجال الاستفادة من التقانات الحديثة لإيجاد الحلول الناجعة لها وذلك تحت رعاية وزير الموارد المائية تمام رعد.

وبيّن وزير الموارد المائية تمام رعد أن سورية تعتبر بلداً جافاً وشبه جاف يتصف بندرة موارده المائية عموماً، وبعدم تجانس توزعها السكاني، وبالتالي عدم انسجامها مع التوزع الإقليمي للسكان، ما يعرّض الموارد المائية لضغوط كبيرة كمية ونوعية، مضيفاً: وقد زاد في حدة هذه الضغوط تزايد معدلات النمو السكاني، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وما رافقه من أنشطة بشرية أدت إلى الكثير من التغيرات في استعمالات الأراضي، والتغيرات المناخية والجفاف وما نجم عنها من ظواهر سلبية تهدد مستقبل الأمن المائي والغذائي، الأمر الذي نجمت عنه زيادة الطلب على الماء بحدود فاقت في بعض الأماكن حجم الموارد المتاحة ما أدى إلى ظهور نقص في إمدادات المياه.

وأكد رعد أن قضية ندرة المياه وكيفية التصدي لها وطرق إدارتها تعد من أهم القضايا التي تواجه الدول التي تعاني من شح المصادر المائية حالياً، لما لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية ووجودية أيضاً فهي تمثل صراعاً للبقاء والاستمرارية.

وبالرغم من مدى خطورة هذه القضية، فإننا نجد غياب معايير موحدة وواضحة لكيفية القياس والإفصاح المحاسبي عنها. هذا إضافة إلى عدم القدرة على تشبيك المعلومات الهيدرولوجية الكمية للمياه ونوعيتها، التي تعتمد عليها معظم إحصاءات المياه، مع المعلومات الاقتصادية والمالية ومع غياب ملحوظ للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمياه.

وبيّن الوزير أن الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه، وهنا تظهر أهمية المحاسبة المائية في تحسين إدارة الموارد المائية، وذلك من خلال معرفة الاحتياجات المائية للنبات وتحديد كمية البخر «نتح النباتات» بالزراعة المروية عن طريق استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعي، وتحسين كفاءة استخدام المياه.

وأكد رعد على دور المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في تحقيق الأمن المائي العربي من خلال المستوى الذي حققه في الأداء العلمي والتطبيقي، كما كان للمركز دور مهم في إنجاز العديد من الدراسات للمياه السطحية والجوفية في الأحواض المائية في سورية، من خلال إنشاء قواعد البيانات والنماذج الرياضية للمياه الجوفية في الأحواض المائية، وتدريب الكوادر الفنية على إعداد قواعد البيانات واستثمار النماذج الرياضية.

وشدد على أهمية هذه الدورة من خلال تدريب مجموعة من المهندسين على نظام ومفهوم المحاسبة المائية بهدف تأهيلهم ليكونوا مدربين لباقي المهندسين في مختلف القطاعات المعنية بإدارة الموارد المائية.

المدير العام للمركز العربي «أكساد» نصر الدين العبيد قال: إن قضية المياه تعد من أهم القضايا في المنطقة العربية ويتوقع أن تتزايد نوعيتها وتعرضها آثار تغيرات المناخ التي باتت تجتاح المنطقة بشكل كبير، داعياً إلى حشد الإمكانيات المادية والمالية والعلمية اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالوسائل والأدوات الملائمة وأهمها المحاسبة المائية التي تقوم بحفظ الموارد المائية وتحديد استخداماتها المالية والمستقبلية والتنبه إلى التأثير المحتمل للعوامل المؤثرة وأهمية توافر البيانات والمعلومات المطلوبة لذلك.

وشدد على أهمية ديناميكية حفظ إدارة المياه وقال: يجب أن تكون إجراءات المحاسبة المائية المرافقة لها قابلة للتعديل بسهولة وفقاً لتغيرات الظروف والتحديات مع ضرورة الاستمرار بالرصد والتقييم وتزويد قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات اللازمة.

إلزام المربين بتخصيص ٢ أمتار لكل رأس يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن مشاريع تربية الحيوانات

السويداء– الوطن

إلزام المستثمرين بقرار إعداد الحظائر بمساحة وفق عدد الرؤوس المراد تربيتها جاء بمنزلة وضع العصا بالدواليب، وأكد عدد كبير من الراغبين في إقامة مزارع لتربية الثروة الحيوانية ضمن قانون الاستثمار في السويداء أن إلزام صاحب الترخيص بتخصيص كل رأس بمساحة لا تقل على ٣ أمتار أدى إلى تراجعهم وعزوفهم عن المباشرة بمشاريعهم الاستثمارية، مؤكدين أن رغبتهم في تربية ١٥٠٠ رأس من الأغنام تحتاج إلى حظيرة لا تقل مساحتها عن ٤٥٠٠ متر وفق قرار وزارة الزراعة وهذا الكلام مستحيل.

وطالب المستثمرون بضرورة إعادة النظر بقرارات الاستثمار كافة ومنها تسهيل الإجراءات التي تتعلق بحفر بئر لزوم المشاريع الزراعية وتربية الحيوانات لما يصادفونه من عراقيل عند رغبتهم في إنشاء مشروع استثماري من هذه المشاريع.

بدورها مديرة فرع الاستثمار بالسويداء جيهان العوام أكدت لـ«الوطن» عزوف كثير من المستثمرين عن إقامة مشاريعهم الاستثمارية بتربية الحيوانات في السويداء جراء قرار تخصيص كل رأس مراد تربيته بمساحة ٣ أمتار الأمر الذي عرقل عملية ترخيصها بسبب عجز الأغلب منهم عن تجهيز حظيرة تزيد مساحتها على ٤٥٠٠ متر، موضحة عدم وجود تحديد الطاقة الإنتاجية (عدد الرؤوس) للمشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته.

وبينت أن تحديد المساحة أو حفر الآبار ضمن تلك المشاريع يأتي بناء على قرار الوزارات والهيئات ذات الصلة بالمشاريع الاستثمارية، مؤكدة أن حفر الآبار الزراعية يعتبر من محفزات الاستثمار التي يتم تقديمها لدعم هذه المشاريع الأساسية في عملية تنمية الاقتصاد الوطني التي تطالب الحكومة بتشجيع إقامتها لدعم عملية التنمية المحلية في المحافظة.

ولفتت العوام إلى قيام فرع هيئة الاستثمار في السويداء بإعداد مذكرة وتم تسليمها لرئيس مجلس الوزراء خلال زيارته الأخيرة إلى المحافظة تتضمن إعادة النظر بالطاقة الإنتاجية بمشاريع تربية الحيوان.

مزارعو السويداء: قرار رفع أسعار الأسمدة يتناقض مع التصريحات

السويداء- عبير صيموعة

أثار قرار زيادة أسعار الأسمدة في المصارف الزراعية استهجان المزارعين في المحافظة، وقد أكد من تواصل منهم مع «الوطن» أن الأسعار الصادمة تأتي نقيضاً لما صرحت به الحكومة سابقاً حول دعم القطاع الزراعي والنهوض فيه نظراً للأعباء الكبيرة التي يتحملونها بسبب غلاء جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي، واصفين القرار بغير المنصف والظالم لأنه سيؤدي إلى تحميل التكلفة العالية على كل أسعار المواسم والتي ستزيد من أسعارها ليبقى المستهلك الحلقة الأضعف.

وأوضح المزارعون أن تزودهم بالأسمدة عن طريق المصرف الزراعي بأسعار معقولة سابقاً كان الملجأ الوحيد لهم وكان المخرج من احتكار تجار القطاع الخاص.

كما أكد مزارعو الأشجار المثمرة أن عدم تزويدهم بالأسمدة لأشجارهم عن طريق المصرف الزراعي لهذا العام أدى إلى عجزهم عن تقديم الأشجار الزراعية بالشكل الأمثل لحقولهم بسبب ارتفاعها في السوق السوداء ما ألحق ضراراً بها هذا فضلاً على عدم وفوقية أنواعها في الأسواق موضحين أن ارتفاع أسعارها أضعافاً مضاعفة لدى المصرف سيفرض بالضرورة عدم قدرتهم على تقديم ما تحتاجه أشجارهم من أسمدة وبالتالي سينعكس سلباً على مواسمهم.

وأشار المزارع ضياء بهو من مغضب صاحب مزرعة خضار بقرية بهو إلى أن مساحة مزرعته تتجاوز ٦٥ دونماً وهي تحتاج طوال السنة إلى أكثر من ٤ أطنان من السماد منها ٢ طن سماد يوريا وسوبر فوسفات، مؤكداً أن رفع أسعار السماد لدى المصارف هو عبء كبير سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف السماد وبالتالي تخفيف الإنتاجية أو سيتم رفع الإنتاج وتخفيض الجدوى الاقتصادية أو تحميل تكاليف الإنتاج على الأسعار، مضيفاً إن رفع أسعار الأسمدة سيؤثر بالضرورة في الإنتاج كماً ونوعاً.

وما أشار إليه أصحاب مزارع الخضار في المحافظة أكده أصحاب حقول أشجار التفاح الذين عجز كثيراً منهم على تسميد أشجاره لهذا العام بسبب عدم تزويد المصرف الزراعي بالأسمدة لحقولهم وأدى بالضرورة إلى تراجع الإنتاج بها كما ونوعاً متسائلين عما سيؤول إليه الوضع مع رفع المصارف الزراعية لأسعار الأسمدة مع عجزهم عن شرائها من السوق السوداء؟

رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء معين كاسب أكد لـ«الوطن» أن قرار رفع أسعار الأسمدة سينعكس سلباً على المزارع والمواطن المستهلك في الوقت ذاته لأنه سيرفع تكاليف الإنتاج من ناحية ومن ناحية أخرى سيزيد من أسعار جميع المنتجات الزراعية من خضار وفاكهة وعنب وغيرها، مضيفاً: نتمنى على الحكومة إعادة النظر بالقرار الذي سيفرض بالضرورة زيادة بتكلفة الإنتاج مع ضرورة تقديم الدعم للفلاحين لتعويض الخسائر.

جريح الوطن.. التعليم مشروع نجاح وبوابة مستقبل

الوطن

ينظر مشروع جريح الوطن للتعليم كبوابة أساسية تمكّن الجرحى من مستقبل أفضل وتعزز قدرتهم ليكونوا أشخاصاً فاعلين في بناء هذا الوطن بعد أن ساهموا في حمايته والدفاع عنه، فيصنعون لأنفسهم مساراً يتمكنون فيه من تحقيق استقلالية الحياة.

ووضع مشروع جريح الوطن متابعة التحصيل العلمي كأولوية مطلقة ضمن حزمة الخدمات والرعاية التي يقدمها للجرحى، وراح المشروع يبني في هذه الخدمة وتفاصيلها ومستلزماتها تبعاً لخصوصية حالة الجرحى، فوضع آليات متكاملة تبدأ من تحفيزهم على متابعة تعليمهم ومساعدتهم على اختيار اتجاهاتهم التعليمية وتأمين بيئة التعليم المطلوبة بكل جوانبها بحيث صار مشروع جريح الوطن وكأنه عائلة الجريح التي تتابعه وتكون معه وتساعده على الدراسة وفهم المنهاج الدراسي والتحضير للامتحانات نفسياً ودراسياً والتكفل بالمدرسين والأساتذة والتأكد من أن التحصيل الدراسي للجريح على مدار العام يسير بما يؤدي للنجاح والتفوق.

خلال الأعوام الماضية حصل عشرات الجرحى على الشهادة الإعدادية ومن ثم الثانوية ودخلوا بعدها مرحلة التعليم الجامعي باختصاصات متعددة بتحفيز ودعم من مشروع جريح الوطن التي تقوم رؤيته على أن التعليم هو مشروع نجاح، هو فرصة كبيرة لتمكين الجرحى من امتلاك مستقبلهم عبر اختصاص يمتهنونه، يحقق العمل فيه استقلالية واكتفاء مادياً.

اليوم أصبحت متابعة التعليم بالنسبة للكثيرين من جرحى العمليات الحربية هدفاً نبيلاً يتطلعون إليه دون أن تكون إصاباتهم عائقاً أمام متابعة التحصيل العلمي ولاسيما التعليم الجامعي.

ويحقق مشروع جريح الوطن كل عام بنتائج طيبة يحققها الجرحى في امتحانات الشهادة الإعدادية والثانوية ويتطلع المشروع دائماً للتعليم الجامعي الذي يبدع فيه الجرحى ويحصّلون مراتب وإنجازات تؤكد تفوقهم العلمي الذي لا يقل قيمة عن تفوقهم في حماية هذا البلد.

يذبحون يومياً بسيوف الغلاء والإيجارات وتجار الحرب ونفد صبرهم من الوعود والمماطلة والتسويف

مهجرو «التضامن» يطالبون بإعادتهم إلى منازلهم

٨٠ بالمئة من المساكن صالحة للسكن بعد الترميم البسيط

موفق محمد

يطالب مهجرو حي التضامن الدمشقي، محافظة دمشق والجهات المعنية الأخرى بتنفيذ قرار إعادتهم إلى منازلهم، بعد المماطلة المستمرة منذ نحو عام ونصف العام في تنفيذ القرار.

وتمكن الجيش العربي السوري في أيار ٢٠١٨ من تحرير القسم الجنوبي من حي التضامن بعد أن اجتاحته مجموعات إرهابية أواخر ٢٠١٢ واحتلته نحو ست سنوات وعاثت فيه نهباً وتخريباً وتدميراً.

وتصل مساحة القسم الجنوبي نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي مساحة الحي الذي بقي القسم الشمالي منه البالغة مساحته نحو ٤٠ بالمئة من المساحة الكلية للحي.

وتبلغ نسبة المنازل الصالحة للسكن التي تحتاج إلى ترميمات بسيطة في القسم المحرر أكثر من ٨٠ بالمئة من النسبة الكلية للمنازل.

وكانت أعداد سكان الحي قبل بداية الأحداث في البلاد منتصف آذار ٢٠١١ تقدر بـ٢٠٠ ألف يشكلون نسيجاً اجتماعياً متنوعاً، فسكانه ينحدرون من أغلب محافظات البلاد، وأغلبيتهم منخرطون في مؤسسات الدولة وعلى كل المستويات، ومن ضمنهم نسبة عالية من الحاصلين على شهادات جامعية، وقد عاش الجميع في ظل تكافل اجتماعي ومحبة كبيرة لعقود من الزمن.

ومع سيطرة الإرهابيين على القسم الجنوبي من الحي نزحت الأغلبية العظمى من سكانه إلى الأحياء المجاورة الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وفي الثالث من تشرين الأول ٢٠١٩، أعلن محافظ دمشق، عادل العلبي، أن عملية عودة الأهالي إلى منازلهم في القسم المحرر من الحي ستبدأ اعتباراً من اليوم التالي تنفيذاً لتوجيهات الرئيس الأسد بإعادة المهجرين إلى منازلهم، لكن القرار حينها لم يتم البدء بتنفيذه.

وفي ظل ارتفاع أصوات المهجرين المطالبة بتنفيذ قرار إعادتهم، قام في التاسع من أيلول ٢٠٢٠، أمين فرع دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة محمد حسام السمان وعضو قيادة الفرع رئيس محافظ دمشق وعضو قيادة الفرع العلبي، من الحي شاركت فيها «الوطن»، أكد خلالها العلبي، أن عودة الأهالي ستكون إلى كل المناطق الصالحة للسكن وستبدأ اعتباراً من بداية الأسبوع المقبل.

ومنذ ذلك الحين، ووفق توثيق «الوطن»، اقتصرت إجراءات محافظة دمشق لتهيئة الوضع لعودة الأهالي من إزالة الأنقاض وفتح الطرقات الرئيسية والفرعية والجادات من المنطقة الغربية من القسم المحرر، حتى إن عملية فتح الطرقات تمت بشكل جزئي وليس كلياً، على حي لا تزال كامل المنطقتين الوسطى والشمالية «منسيتين» ونادراً ما تحظيان بجولات المسؤولين والجهات المعنية وورشات الخدمات!.

وبحسب مشاهدات «الوطن» يوم الجمعة الماضي، فإن كلتا المنطقتين الوسطى والشمالية، ذواتا المساحة الأكبر في القسم المحرر، لم يتم فتح سوى بعض الطرقات الرئيسية بشكل جزئي، في حين الأغلبية العظمى من الطرق الفرعية والجادات غارقة بالردم وأغلقت مداخل الأخيرة بسواتر ترابية عالية! يصعب على الأهالي تجاوزها لتفقد منازلهم.

وتحدث مواطنون لـ«الوطن»، عن تنظيف المحافظة لـ١١ جادة في المنطقة الشرقية في القسم المحرر على حين باقي المنطقة تم فقط فتح بعض الطرق الرئيسية بشكل جزئي، من دون أن تقوم ورشات الخدمات بإصلاح شبكة المياه.

وتحدثت مصادر أهلية كانت تتفقد منازلها وأخرى كانت تقوم ببعض عمليات الترميم لـ«الوطن» عن معاناة كبيرة للوصول منازلها في المنطقتين الوسطى والشمالية من يقوم بترميم منزله «ومن يرمم فقد عاد» والمياه موجودة، على حين اشتكى مواطن خلال حديث المحافظ من عدم إزالة بعض الأنقاض.

وتحدثت مصادر أهلية لـ«الوطن» عن وجود آليتين لتنظيف الشوارع أثناء زيارة المحافظ، واختفت بعد انتهائها، على حين لم تشاهد آليات أو أفراد في المنطقة.

وبينما جرى إصلاح شبكة المياه في المنطقة الغربية الجنوبية فقط، يقوم عدد من الأهالي ممن عادوا إلى منازلهم بتوصيل خط كهربائي غير نظامي إلى منازلهم من بعض «النقاط» الموجودة بالمنطقة وذلك في ظل عدم وجود محولات كهربائية في كل القسم المحرر ولا شبكة كهربائية نظامية.

وبينما أصدرت الجهات المختصة نحو ٢٥٠٠ موافقة لأسر تقدمت بطلبات للعودة، لاحظت «الوطن» أن عدد الأسر التي عادت يقتصر على العشرات ومنازلها تقع على خط التماس في الجزء الذي كان تحت سيطرة الدولة من المنطقة الغربية، على حين لم يعد أحد للاستقرار في منزله في المناطق الشمالية والوسطى والشرقية، ويقتصر الأمر على تفقد الأهالي لمنازلهم بين الحين والآخر على حين تقوم قلة بعمليات ترميم رغم صعوبة إدخال المواد، وذلك بسبب عدم فتح الطرقات الفرعية وتكدس الركام وإغلاق الجادات بسواتر ترابية.

ويتخوف بعض الأهالي في المنطقتين الشمالية والوسطى من إهمال الجهات الرسمية والمعنية لمناطقهم، ويتساءل أحدهم: «لماذا هذه الزيارة ومعظم زيارات المسؤولين تقتصر على المنطقة الغربية؟!. لماذا لا يدخلون ويشاهدون الوضع في الداخل؟!. أم يراد لهذه الزيارات أن تتم على هذا الشكل فقط، على حين يوضح مواطن آخر أن مهجري حي التضامن يذبحون ألف مرة يومياً بسيوف الغلاء والإيجارات وتجار الحرب، وزاغت أبصارهم وبلغت قلوبهم الحناجر ونفد صبرهم من الوعود والمماطلة والتسويف، ويريدون من الجهات المسؤولة والمعنية «تطبيق فعلي وعلمي لتوجيهات الرئيس بشار الأسد بإعادتهم إلى منازلهم ولشعاره الأمل بالعمل»، ويضيف: «الناس ملت من الزيارات والتصريحات والوعود. نريد أن تعود إلى بيوتها وتستقر والعودة تخفف عنها شيئاً من صعوبة الحياة المعيشية».

ووسط هذه الحال، تتحدث مصادر أهلية لـ«الوطن» عن عروض يتلقاها أهال لبيع منازلهم في المنطقة المحررة بأسعار لا تأتي نقطة في بحر الأسعار الرائجة اليوم، وعن قيام البعض بعرض منازله للبيع.

وذكرت المصادر أن واقعة بيع حصلت لشقة تبلغ مساحتها ٩٠ م بـ١٧ مليون ليرة، لأن صاحبتها «لا تمتلك تكاليف ترميمها وما في من يساعدها، إضافة إلى أن الركام يغلق طريق البناية وإذا أرادت الدخول أو الخروج تجبر على ذلك من خلال البيوت المجاورة»، علماً أن سعر شقة بالمساحة ذاتها في جنوب الحي الذي بقي تحت سيطرة الدولة يصل سعرها اليوم ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ مليون ليرة.

ويرجح متابعون للوضع في المنطقة، أن من يقدمون العروض هم من «تجار الحرب» ويستغلون وطأة الحياة المعيشية الصعبة، على حين البعض ممن يعرضون بيوتهم للبيع يقوم بذلك ربما بسبب الفقر.